

الحضور: رئيس ومسؤولي القوة القضائية.

المناسبة: ذكرى استشهاد السيد بهشتی ويوم القوة القضائية.

الزمان: 1430/4/7هـ.ش. 2009/6/28م.

بسم الله الرحمن الرحيم

أرجو بجميع الإخوة والأخوات الأعزاء والمسؤولين المحترمين في السلطة القضائية بالبلاد، وكذلك ذوي شهداء السابع من تیر⁽¹⁾ الأبرار حيث افترنت هاتان المناسبتان ببعضهما بمشيئة الله، فاصطبغت سلطتنا القضائية بلون الشهادة وتضوّعت بأريح الشهداء. وهذا شيء على جانب كبير من الأهمية إذا استطعنا استثماره بشكل صحيح إن شاء الله.

أذكر نقطة حول شهداء السابع من تير الأعزاء وهذه الحادثة المهمة الباقية. وأنظر نقطة أخرى للمسؤولين المحترمين في السلطة القضائية. الأهم من كل شيء فيما يتعلق بحادثة السابع من تير هو تضحية أعز

(1) السابع من تير من سنة 1360هـ ش الموافق 28 حزيران/يونيو 1981م؛ وهو اليوم الذي تم فيه تفجير مقر الحزب الجمهوري الإسلامي والذي استشهد على إثره 72 من خيرة رجالات الثورة الإسلامية وعلى رأسهم الشهيد المظلوم آية الله بهشتی رئيس المجلس الأعلى للقضاء آنذاك، من قبل جماعة (فرقلان) ذات الأفكار المنحرفة. وبهذه المناسبة سمى هذا الأسبوع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأسبوع السلطة القضائية.

وأبرز شخصيات الثورة. فقد ضحت شخصية كالشهيد بهشتی⁽²⁾ وهو عنصر منقطع النظير، أو نادر النظير على الأقل، في مسيرة الثورة في سبيل خدمة الثورة ولأجلها. والشخصيات الأخرى والذئاب السياسية والمدراء رفيعو المستوى في المؤسسات المختلفة، والوزراء، ونواب المجلس، والناشطون السياسيون في الجمهورية الإسلامية، حيث كان كل واحد منهم شخصية مهمة - كنا على معرفة قريبة بالكثيرين منهم وعملنا مع بعضهم - إنها قضية مهمة جداً أن تكون أرواح شخصيات بهذا المستوى محمولةً على أكفهم ويكونوا معرضين للاستشهاد ويضحيوا في هذا السبيل. فالبلد، والنظام، والحضارة لا يمكنها الوصول لشيء يذكر من دون تضحيات وفاء وتقديم دماء. كان هؤلاء رواد هذا الطريق.

⁽²⁾ الشهيد السيد محمد الحسيني البهشتی (1346 - 1401 هـ) ولد في أصفهان في وسط عائلة دینیة. فی عام 1364 هـ هاجر إلى مدينة قم المقدسة، درس المرحلة الثانية في (الفقه والأصول)، عند آیة الله السيد الداماد وكذلك عند الإمام الخميني، ثم درس بعدها عند آیة الله العظمى السيد البروجردي، وكذلك آیة الله العظمى السيد الخونساري، ودرس الكفاية عند آیة الله الشيخ مرتضى الحائری، في سنة 1366 هـ. حصلت له رغبة بالعوده إلى موصلة الدراسة الأکاديمية، فتمكن من الحصول على شهادة الإعدادية، ثم دخل كلية الإلهيات في طهران، وحاز على شهادة البکالوریوس منها. في عام 1384 هـ حاز على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة طهران. بدأ الشهید نشاطه الثقافي والسياسي منذ عام (1950م) وتابع الاهتمام بتربية الكادر اللازم من أجل الكفاح الفكري والثقافي من سنة 1954م). استشهد آیة الله السيد البهشتی (قدس سره) في حادث انفجار مقر الحزب الجمهوري الإسلامي بطهران على أيدي المنافقين أعداء الثورة الإسلامية في إيران، وذلك سنة 1401 هـ (1981 م).

النقطة الأخرى هي أن هذا النظام قدم من جواهر النخب للساحة وللثورة وفقدهم لكنه لم يتزلزل. الذين خططوا لهذا الاغتيالات لم يكونوا يقصدون الأفراد بعينهم. كان قصدهم بالدرجة الأولى تفريح الثورة من ركائزها ونخبها. أرادوا بهذه الاغتيالات وفرض هذه الخسائر دحر الثورة وهزيمتها. لكن هذا لم يحصل، بل حصل العكس. أي إن الركيزة الأساسية للنظام وهي صلة الشعب بالنظام تعززت أكثر. هذه كلها عبر من الثورة. وأقول لكم إن الحال كذلك اليوم أيضاً. اليوم أيضاً إذا عرضت أرواح نفسها للتضحية والفاء من أجل النظام وفي سبيل الله وضحت في هذا السبيل فإن هذا النظام سوف يتعزز أكثر، وتتعمق جذوره كالشجرة الطيبة التي ذكرها الله تعالى في القرآن: {أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَ فَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ} ⁽³⁾ يجب أن نربط قلوبنا بأسس الثورة ومبادئها وقيمها بهذه الطريقة؟

والشهيد بهشتى تلك الشخصية البارزة الممتازة له - للحق والإنصاف - حقوق جمة على نظام الجمهورية الإسلامية وعلى السلطة القضائية خصوصاً. خلال هذه الفترة القصيرة التي قضتها في السلطة القضائية - أي من نهاية سنة 58 حتى أوائل سنة 60 - صمم إبداعات كثيرة، وأعمالاً كبيرة، وخططاً بعيدة النظر للسلطة القضائية. وقد تحركت هذه السلطة والحمد لله وتم فيها إنجاز أعمال جيدة طوال هذه الأعوام الثلاثين. واليوم

⁽³⁾ سورة إبراهيم، الآية: 24.

يحصل هذا أيضاً والحمد لله بإرادة شخصية بارزة وممتازة كحضره السيد الشاهرودي⁽⁴⁾ وهو شخص مميز - للحق والإنصاف - من الناحية العلمية ومن حيث التأهيل والكفاءة على مختلف المستويات والصعد، وهو يرأس هذه السلطة وقد تحمل أعباءها الثقيلة طوال عشرة أعوام، أي لدورتين من خمس سنوات.

المهم بالنسبة للسلطة القضائية هو أن نرى لماذا نريد هذه السلطة فنوفر ذلك الشيء الذي نريد السلطة القضائية من أجله. ينبغي لجميع الأعمال أن تصبّ بهذا الاتجاه. السلطة القضائية إنما هي من أجل العدل والعدالة. ومعيار العدل ومؤشره هو العمل بالقانون. إذا تطابق عمل الفرد أو الجماعة مع القانون كان ذلك عدلاً، وإذا انحرف العمل عن القانون كان غير عادل. والقانون في النظام الإسلامي قانون إسلامي. طبعاً قد يكون في

⁽⁴⁾ آية الله السيد محمود الهاشمي الشاهرودي، من أبرز علماء الدين والسياسيين في العراق وإيران. ورئيس السلطة القضائية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ولد في الثاني من ذي القعدة (1367هـ – 1948م) في النجف الأشرف في العراق. والده المرحوم آية الله السيد على الحسيني الشاهرودي من السادة الحسينيين في شاهرود. حضر السيد الهاشمي بحث كبار الفقهاء والمراجع في النجف الأشرف منهم؛ آية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الصدر، واختص به، وآية الله العظمى الإمام الخميني (قدس سره) وآية الله العظمى السيد الخوئي (رحمه الله). ومنذ عودته إلى الوطن شرع في إلقاء دروس الخارج في الفقه والأصول وظل مواظباً على إعطائهما طيلة ثمانية عشر عاماً في حوزة قم للعلوم الدينية. وبالإضافة إلى مسؤوليات أخرى هي: رئيس السلطة القضائية. وعضو سابق مجلس صيانة الدستور. وعضو مجلس الخبراء. وعضو مجلس تشخيص مصلحة النظام. وعضو الشورى في الحوزة العلمية في قم. ونائب رئيس جامعة مدرسية الحوزة العلمية في قم.

منظومتنا القانونية بعض القوانين لا تتطابق مع أحكام الإسلام مائة بالمائة، أو بعض القوانين المتبقية عن الماضي، أو قوانين أخرى؛ هذه يجب إصلاحها. المعيار هو أن تجري الأعمال طبقاً للقانون. هنا يتحقق العدل.

طبعاً العدالة لا يتم بلوغها في السلطة القضائية بسهولة. البنى التحتية التي أشار لها السيد الشاهرودي كلها ضرورية ولازمة. رسم السياسات - ورسم السياسات بحد ذاته بنية تحتية بر姆جية رقائقية - و اختيار السياسات الجيدة، والأنظمة الصلادئية التي استحدثت في السلطة القضائية أو بدأ استحداثها كلها ضرورية ولازمة. بمعنى أن العدالة في منظومة كبيرة كالسلطة القضائية التي يراد لها إدارة بلد كبير له سبعون مليون نسمة في القطاع القضائي لا يمكن تحقيقها بالمحاجمات والكلام، إنما يحتاج الأمر لهذه المقدمات والبنى التحتية. إذن، ما تم إنجازه من هذه البنى التحتية - سواء الرقائقية منها أو الصلادئية - قيم ويجب معرفة قدره. وسوف تستمر هذه السياسات بهذا الشكل الصحيح إن شاء الله. الواقع أنه من الضروري أن أتقدم بالشكر لشخصه وأيضاً - كما أشار هو نفسه - للمراء الكبار في السلطة القضائية وفي أقسامها المختلفة حيث بذلوا جهوداً كبيرة جديرة بالتقدير.

لكن النقطة المهمة هي أنه بالرغم من أن تأمين العدالة العامة والشاملة منوط بهذه البنى التحتية، بيد أن وجود هذه البنى التحتية لا يعني

بالضرورة استقرار العدالة وتقسيمها. قد تتوفر لدينا هذه الأمور من دون أن تتوفر العدالة. هذا ما ينبغي الحذر منه. ما يضمن العدالة هو الإنسان المؤمن الحازم العازم ذو الإرادة والخائف من الله. الذي يخاف الله ولا يخاف ما سوى الله. {فَلَا تَخْشُوا النَّاسَ وَأَخْشُونَ}..⁽⁵⁾ هذا ما يقوله الله تعالى في القرآن. إذا كان هذا عندئذ يمكن بواسطة هذه الأجهزة المتعددة والعصرية والجيدة بلوغ العدالة بنحو تام. وإذا لم تكن مثل هذه الإرادة أو كانت ضعيفة متحللة فإن أيّاً من هذه الأجهزة لن تضمن العدالة بشكل تلقائي بل قد تكون أحياناً أرضية لانعدام العدالة. هذا هو أساس القضية. النقطة الأساسية التي أقولها لكن أنت مسؤولي السلطة القضائية المحترمين في هذه اللقاءات السنوية وفي لقاءات أخرى أخص مع أقسام أخرى من السلطة القضائية هي: يجب علينا النظر لحصيلة عملنا هل هي العدالة أم لا. إذا كانت العدالة عندها سنكون مرفوعي الرؤوس أمام الله وأمام أنفسنا وأمام الناس. أي إننا حينما نطبق العدالة، صحيح أن شخصاً سيفرح لحكمنا وسيخط شخص آخر - هذا هو الحال حتمياً. حينما يصدر الإنسان حكماً سيفرح طرف وسيخط الطرف الآخر - ولكن حتى الطرف الساخط سيكون راض في قراره قلبه. وإذا لم نعمل بالعدالة فحتى الطرف الذي كان

⁽⁵⁾ سورة المائدة، الآية: 44.

حَكْمَنَا لِصَالِحِهِ سَيَفِقْدُ إِيمَانَهُ الْقَلْبِيِّ بَنَا وَسَيَنْظُرُ إِلَيْنَا نَظَرَةً اسْتِهْزَاءً،
وَسَيَضْحَكُ عَلَيْنَا فِي قَرَارَةِ نَفْسِهِ.

هذه هي المسألة الأساسية. ينبغي أن تتركز كافة المساعي على هذا الشيء. والعدالة من الأمور التي قيل فيها (الحق أوعى الأشياء في التواصف وأضيقها في التناصف)⁽⁶⁾.

التكلم به سهل والالتزام به ليس بسهل. بل صعب جدًا. يواجه الإنسان عقبات كأداء. وإذا لم يكن ثمة عزيمة راسخة وتوكل على الله فسوف يعجز الإنسان عن مواصلة الطريق. هذا ما ينبغي به دوماً في السلطة القضائية.. ينبغي بث هذه الروح وإفشاءها في كل مفاصل السلطة القضائية وواقعها باستمرار.. وهي أن واجبنا هو التناقض وتحقيق العدل.

والجزء الأصعب من العدل حينما يكون الأقوياء هم الطرف المقابل للعدل. فهم لا يخضعون ويفرضون منطق القوة ولهم توقعات كبيرة. هنا ينبغي الصمود والثبات. هذه هي ميزة القاضي واستقلاله وهو أن لا يأخذ بنظر الاعتبار في مثل هذه الأحوال سوى الله ونص القانون. إذا كان

⁽⁶⁾ نهج البلاغة، الخطبة: 216.

القانون ملاك العمل في جميع القضايا الفردية والاجتماعية فسوف يتم تأمين العدالة.

و حول هذه القضايا الأخيرة قلت إنني أعارض أن نقسم أبناء بلدنا و جماهيرنا العزيزة إلى قسمين و نضع جماعة في مواجهة جماعة. ليست القضية على هذه الشاكلة. ليست أذواق الناس و تصوراتهم و نظراتهم واحدة في كثير من الأمور، لكن هذا لا يعني الاحتكاك والتزاحم والتعارض والعراك. يجب أن لا نفرض على جماهيرنا أن تشتبك فيما بينها.

إنني أنصح الجانبيين: لا تثيروا مشاعر الشباب، ولا تجعلوا الجماهير في مواجهة بعضهم. الشعب متلاحم وله إيمان واحد، وله علاقاته القلبية الحسنة بالنظام. ومؤشر هذه العلاقات الحسنة المشاركة في الانتخابات. لو لم يكونوا متقائلين آملين، وحسني الطن، ولو لم تكن لديهم الثقة لما جاءوا للمشاركة في الانتخابات. إذن، ليس للشعب أية مشكلة مع نظامه. ينبغي عدم تقسيم هذا الشعب إلى جزئين وتحريض جزء على آخر.

هنا أيضاً يوجد معيار قانوني لحل القضايا وفصلها. إذا لم يسد القانون فإن ما سينزل بالجميع نتيجة غياب القانون أمر كثيراً مما قد يسببه تطبيق القانون من مراارة لدى البعض، و(من ضاق عليه العدل فالجور عليه

أضيق)⁽⁷⁾. العدل هو مراعاة القانون. إذا شعرنا بالضيق من مراعاة القانون ولم نشأ الخضوع له فإن ما سينزل بنا نتيجة اللاقانون أسوء وأصعب مراتٍ من مرارة الصبر على القانون. هذا ما يجب أن يلتفت إليه الجميع.

شعبنا بتوفيق من الله وهدايته وتعصيده شعب مؤمن واع ومتواجد في الساحة ومستعد للعمل أينما اقتضت الضرورة. علينا نحن إصلاح أنفسنا. على النخب والخواص السياسيين التدقّق في سلوكهم وتصرّفاتهم. هذا خطاب لكل النخب وليس لطرف أو تيار بحد ذاته.

على الجميع مراعاة الدقة والحذر، وعلى الكل أن يعلموا أن هذا الشعب شعب متلاحم ولا جدوى من تحريض مشاعر هذا الطرف على ذاك أو إثارة مشاعر ذاك الطرف ضد هذا. حينما تكونوا متحدين ومتعاطفين وتشعروا بالثقة ببلادكم ونظامكم وتبدوا هذه الثقة، حينئذ لن تؤثر وساوس الخناصين الدوليين والساسة الظالمين المتدخلين البعيدين عن الإنسانية.

ترون أن بعض الزعماء في العالم - من الأميركيين إلى بعض الأوروبيين - كأنما انتهت جميع مشكلاتهم ولم يبق لهم إلا مشكلة إيران! يتشددون حول قضية داخلية شعبية تتعلق بشعب إيران مائة بالمائة

⁽⁷⁾ نهج البلاغة، الخطبة: 15.

ويصرحون تصريحات سخيفة غافلين عن أنهم في أية بقعة من المواقف السياسية وضعوا أقدامهم سوف تنتج تلك البقعة في نظر الشعب الإيراني.

تحيزاتهم تؤتي نتائج عكسية تماماً. يسأل الناس أنفسهم ما الذي جعل هؤلاء الأعداء الذين عملوا ضد الثورة الإسلامية لمدة ثلاثين سنة، واستخدمو كل الأدوات والإمكانات ضد هذا البلد وضد هذا الشعب، ما الذي جعلهم الآن مخلصين عظفين؟! الناس يدركون المؤامرة ويدركون الممارسات الماكنة الخبيثة. وهذه هي مشكلة أولئك.. لو كانوا يواجهون شعباً غافلاً خاماً لما كانت لديهم مشاكل، لكنهم يواجهون شعباً يقطن صاحب تجارب.

تجاربنا على مدى ثلاثين سنة جعلت الشعب واعياً. هذا ما يعلمونه. إنهم نفس الدول والحكومات التي حينما ارتكبت الجرائم ضد هذا الشعب طوال ثمانية أعوام من الدفاع المقدس، وقصفت المدن وهدمت البيوت، وألقوا القنابل الكيماوية، وقتلوا الناس الأبرياء، لم تتالم قلوبهم لشعب إيران، بل وساعدوا عدو هذا الشعب. لقد شاهد شعبنا هذا الواقع. هذه أمور لا تنسى. وقد أصبحوا اليوم مخلصين عظفين! الشعب يشاهد سلوكهم مع الشعوب المظلومة التي غرسوا أظافرهم فيها، كشعب أفغانستان، وشعب العراق، وشعب باكستان، وشعب فلسطين. في أي موضع غرسوا قبضتهم

وأظافرهم أحقوا الأضرار بكل ما استطاعوا. إنهم لا يرحمون الناس، وحب الناس بعيد عنهم. والآن يتحيزون لشعب إيران أو لشخص أو لأشخاص داخل البلد! واضح ما هي أغراضهم ونواياهم السيئة من هذه الممارسات. هذا شيء يفهمه الشعب.

إذا كنتم متدينين ومتعارضين، وإذا حافظتم على روح القوة والمتانة التي منحتها الثورة لشعبنا فصانت الشعب على مدى ثلاثين سنة «لا يضركم كيدهم شيئاً».. عدوهم لن يؤثر فيكم ولن يستطيعوا إلحاق الضرر بشعب إيران.

أسأل الله تعالى التوفيق لكم جميعاً أيها الإخوة والأخوات والمسؤولون المحترمون في مختلف الوظائف الخاصة والعامة الملقاة على عواتقنا، وأتمنى أن تشمل الأدعية الزاكية لسيدنا بقية الله (أرواحنا فداء) شعب إيران إن شاء الله، وتكون الروح الطاهرة لإمامنا الجليل وأرواح الشهداء الأبرار وشهداء السابع من تير راضية عن أفعالنا وأقوالنا إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته